الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

بالتعاون مع مخبر التنمية المحلية المستدامة ومخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية ومخبر الاقتصاد التطبيقي في التنمية

ملتقى وطني تحت عنوان:

صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية

المدية يوم 26 سبتمبر 2019

الدكتور : غزازي عماد	ط.دكتوراه : لخضاري إبراهيم
قسم العلوم الاقتصادية	
جامعة المدية	
rezaziimad@gmail.com	brahimdari35@gmail.com
هاتف محمول: 0552103005	هاتف محمول: 0790785865

مداخلة تحت عنوان:

دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي

محور المداخلة:

مدخل إلى الشمول المالي (مؤشرات القياس العالمية، علاقته ببعض المفاهيم ذات الصلة (الاستقرار المالي، النزاهة المالية، التثقيف المالي، الإقصاء المالي))

مستخلص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى محاولة تسليط الضوء على الشمول المالي، ومعرفة الدور الذي يلعبه الشمول المالي في الاستقرار المالي، من خلال التطرق لكل من مفهوم الشمول المالي، ركائزه، وأهميته، بالإضافة إلى الأبعاد الرئيسية للشمول المالي، إلى جانب تحليل مؤشرات قياس الشمول المالي العالمية، كما أشارت هذه الدراسة إلى الأهمية البالغة في وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي، وذلك من أجل تحديد الرؤيا والأهداف المستقبلية المأمول تحقيقها والمتمثلة في تحقيق الشمول المالي لكافة فئات المجتمع، وتعتبر عملية بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي بمثابة الخطوة الأولى على طريق تحقيق الشمول المالي لدى أي دولة. وقد خلصت هذه الورقة البحثية إلى مجموعة من النتائج:

- إن تعزيز الشمول المالي ينعكس إيجابا على كافة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للدولة؛
- تستخدم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لتتبع ما تحقق من تقدم في استراتيجية الشمول المالي في مختلف دول العالم، وذلك في إطار السعي لبلوغ أهداف التنمية المستدامة؛
- إن وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي يساهم بدرجة كبيرة في تحقيق الاستقرار المالي.

Abstract:

The purpose of this paper is to try to highlight financial inclusion, and the role played by financial inclusion in financial stability, by addressing both the concept of financial inclusion, award, and its importance, as well as the key dimensions of financial coverage, as well as analysis of indicators of measurement of global financial coverage, the study also pointed to the critical importance of developing a national strategy for financial inclusion, in order to determine the vision and future goals to be achieved by achieving the financial inclusion of all segments of society, the process of building a national strategy for financial inclusion is the first step towards achieving the financial coverage of any country. this paper has yielded a set of results:

- **The strengthening of financial coverage is reflected positively on all economic and social indicators of the state;**
- **Member States of the United Nations use data from the Global Financial Inclusion Index to track progress in the global financial inclusion strategy;**
- **The development of a national strategy for financial inclusion contributes significantly to financial stability.**

مقدمة:

في السنوات الأخيرة الماضية، اكتسب مفهوم النمو الشامل والمستدام اهتماما كبيرا كونه يعتبر نموذجا لتحقيق السياسات التنموية في الدول النامية والناشئة، وبالتوازي مع هذا النمو والتطور كان هنالك اعتراف بالدور المحوري لنمو التمويل المالي الشامل في عملية التنمية، والحاجة إلى معالجة ارتفاع مستوى المستبعدين ماليا في هذه البلدان لتسخير الموارد التمويلية بشكل يحقق النمو والتنمية الشاملين.

لم يعد تقديم الخدمة المصرفية من قبل المصارف، وخاصة مصارف القطاع الخاص مقتصرا على فئة معينة من المتعاملين أو نشاط معين أو خدمة معينة داخل المصرف الواحد، إذ تعدى أكثر من ذلك ليقع ضمن مفهوم الشمول المالي الذي يعد من المواضيع التي ظهرت بالآونة الأخيرة، إذ أخذت حيزا ليس بالقليل ضمن النشاطات والأعمال الاقتصادية والمالية الدولية بما في ذلك أجندة مجموعة الدول العشرين وكذلك صندوق النقد والبنك الدوليين لما له دور هام وحساس في مجال التمويل للتنمية الاقتصادية.

كما يحظى الشمول المالي في الآونة الأخيرة باهتمام متزايد من قبل صانعي القرار في مختلف دول العالم، فقد حرصت سلطة النقد والمعاهد المصرفية والبنوك على ترسيخ مبادئه في مختلف المجتمعات. فالشمول المالي ليست مسؤولية الجهاز المصرفي فقط، وإنما يتطلب تعاون جهات ومؤسسات متعددة داخل الدولة، من أجل وضع استراتيجيات عامة على مستوى الاقتصاد ككل، لتبني مفهوم الشمول المالي داخل جميع المؤسسات بلا استثناء.

فقد أصبح الشمول المالي هدفا رئيسا لدى العديد من البنوك المركزية إلى جانب الاستقرار النقدي والمالي. كما يعكس التركيز الكبير عليه من قبل البنوك المركزية والمؤسسات المالية الدولية طبيعة الحالة التي يكون فيها القطاع المالي، ومدى قدرته على مواجهة المخاطر وضمان قيامه بمهامه في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة بكل فاعلية وكفاءة.

ومن هذا المنطلق سنحاول التطرق لمفاهيم عامة متعلقة بالشمول المالي، بالإضافة إلى معرفة أهم مؤشرات قياس الشمول المالي العالمية، وإبراز ضرورة وضع استراتيجية وطنية شاملة للشمول المالي، كما سنتطرق إلى الدور الكبير الذي يلعبه الشمول المالي في الاستقرار المالي.

هدف البحث:

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى معرفة الشمول المالي والمؤشرات العالمية التي تقوم بقياسه، بالإضافة إلى التركيز على ضرورة وضع استراتيجية وطنية شاملة للشمول المالي، وأيضا معرفة الدور الذي يلعبه الشمول المالي في الاستقرار المالي.

محاور البحث:

- **المحور الأول: مفهوم الشمول المالي**
- **المحور الثاني: مؤشرات قياس الشمول المالي العالمية**
- **المحور الثالث: أهمية وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي**
- **المحور الرابع: العلاقة المتداخلة بين الشمول المالي والاستقرار المالي**

المحور الأول: مفهوم الشمول المالي

1. تعريف الشمول المالي:

يعرف البنك الشمول المالي في تقريره الصادر عام 2014 تحت عنوان "تقرير التنمية المالية العالمي Global Financial Development Report" على أنه "نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية".

يشير الشمول المالي، حسب التقرير المشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء الصادر في يناير 2017 تحت عنوان "قياس الشمول المالي في العالم العربي Inclusion Measurement in the Arab World" إلى "تمتع الأفراد، بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض، والشركات، بما في ذلك الشركات الصغيرة، بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة (مقابل أسعار معقولة) من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية (مدفوعات، تحويلات، ادخار، ائتمان، تأمين، ... الخ)، يقع توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة".

لقد تطور تعريف ومقاييس الشمول المالي وانتقل من تصنيف الأفراد والمؤسسات بشكل بسيط كمشمولين أو غير مشمولين، إلى تعريفات ومقاييس متعددة الأبعاد، أما تعريف مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) ينص على أنه "الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة".

كما تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) الشمول المالي بأنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي".

أما المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) فتعرف الشمول المالي بأنه: "وصول الأسر والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكل فعال، ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية وبشكل مستدام في بيئة منظمة تنظيما جيدا".[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكن ملاحظة المحاور الأساسية التي يرتكز عليها الشمول المالي وهي:

- الحصول على المنتجات والخدمات المالية من خلال توفير خدمات مالية رسمية ومنظمة، وقرب المسافة، والقدرة على تحمل التكاليف؛
- القدرة المالية من خلال إدارة الأموال بشكل فعال، والتخطيط للمستقبل والتعامل مع الضائقة المالية؛
- استخدام المنتجات والخدمات المالية من خلال الانتظام والتكرار ومدة الاستخدام؛
- جودة الخدمات والمنتجات المالية من حيث أنها مصممة لاحتياجات العملاء، وتجزئة الخدمات من أجل تطويرها لجميع فئات المجتمع؛
- التنظيم والرقابة الفعالين بغرض ضمان تقديم المنتجات والخدمات المالية في بيئة يسودها الاستقرار المالي.[2]

2. أهداف الشمول المالي:

مع تزايد الاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي، وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل، ضمن آليات مشتركة وموحدة، تتنامى المنافع المتأتية جرَّاء الشمول المالي، ومن خلال الاطلاع على الدراسات، التقارير والمنشورات، يمكن تحديد أهداف الشمول المالي فيما يلي:

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، وتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها، بغرض تحسين ظروفهم المعيشية، الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي؛
- تعزيز حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، من خلال إعداد السياسات والتعليمات، بالخصوص تلك التي تتعلق بتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحالية بحقوقهم وواجباتهم؛
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل، بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.[3]

3. أهمية الشمول المالي:

تتمثل أهمية الشمول المالي في العناصر التالية:

- **الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي:** لقد أثبتت الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية. إذ من الصعب تحقيق استقرار مالي ونمو اقتصادي مقبول بينما لا تزال نسبة كبيرة من المجتمع والمؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي. ذلك أن النظام المالي الذي لا يتضمن كافة الشرائح السكانية لا تتوافر لديه المعلومات الكافية عن حجم الإنتاج والاستثمار الفعلي في المجتمع، ومن ثم ترتفع احتمالية تعرضه للصدمات المالية وتنخفض قدرته على تحقيق الاستقرار، ومن ثم فإن تحقيق الشمول المالي يدعم الاستقرار المالي.[4]
- **الشمول المالي يعزز من المنافسة بين المؤسسات المالية:** وهذا من خلال العمل على تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها لاجتذاب أكبر عدد من الزبائن والعملاء والمعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمية.[5]
- **الشمول المالي يمثل عاملا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة:** فتعميم الخدمات المالية يساهم في تحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، وتمويل المشروعات المصغرة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفير فرص العمل، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، عن طريق إضفاء السمة الرسمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي.
- **يهتم الشمول المالي بالجانب الاجتماعي:** وهذا من حيث الاهتمام بالفقراء ومحدودي الدخل من خلال حصولهم على المنتجات المالية بشكل عادل وبأسعار منخفضة وبالتالي تنمية أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.

4. الركائز الأساسية للشمول المالي:

تتمثل الركائز الأساسية للشمول المالي في:

- **دعم البنية التحتية المالية:** إذ تعتبر هذه الأخيرة ضرورية لتلبية متطلبات الشمول المالي، ومن بين أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة وقوية له، وينبغي تحديد أولويات تجهيز هذه البنية التي تتضمن ما يلي:
  - بيئة تشريعية ملائمة تتضمن كافة التعليمات واللوائح التي تعزز الشمول المالي؛
  - الانتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات المالية بمختلف أنواعها. من فروع البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرَّافات الآلية، خدمات التأمين وغيرها؛
  - تطوير وسائل ونظم الدفع والتسوية، وهذا لتيسير تنفيذ العمليات والخدمات المالية؛
  - الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال والصيرفة الإلكترونية في تقديم الخدمات المالية، وهذا لخفض تكاليف هذه الأخيرة؛
  - توفير قواعد بيانات شاملة، خاصة بيانات الائتمانية للأفراد والمؤسسات المصغرة.

- **الحماية المالية للمستهلك:** وهذا من خلال حصول الزبون على معاملة عادلة وشفافة، وتسهيل وتيسير الحصول على الخدمات المالية بأقل التكاليف وبجودة عالية. تزويده بالمعلومات الكافية والضرورية، وخدمات الاستشارة المالية، وحماية بياناته المالية، ونظم الأمان، وكذا ضرورة التثقيف المالي خاصة للفئات المهمشة.
- **تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة المجتمع:** لتيسير الوصول إلى الفئات الهشة والمؤسسات الصغيرة في المجتمع، وتلبية متطلباتها وإشراكها في النظام المالي. وهنا نشير إلى دور الجهات الإشرافية في تحقيق هذه الركيزة، من خلال تخفيف متطلبات التمويل وتخفيض العمولات والرسوم على الخدمات المقدمة وتعزيز المنافسة.
- **التثقيف المالي:** ويكون من خلال إعداد استراتيجية وطنية لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي والعمل على تقييم وقياس مدى نجاحه، مع التأكد من إشراك الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة بالتثقيف المالي.[6]

5. أبعاد الشمول المالي:

في السنوات السابقة تطور مفهوم الشمول المالي إلى أربعة أبعاد رئيسية وهي: سهولة الوصول إلى التمويل لجميع الأسر والشركات، استرشاد المؤسسات بالقواعد التنظيمية والإشراف المالي، الاستدامة المالية للشركات والمؤسسات بالإضافة إلى المنافسة بين مزودي الخدمات المالية لتحقيق أفضل البدائل للعملاء. حيث تم قياس الشمول المالي قديما بحساب نسبة المستفيدين من البنوك التجارية وأجهزة الصراف الآلي وأحجام الودائع والقروض التي تم تغطيتها، وفيما يلي وصف لأبعاد الشمول المالي:

- **الوصول للخدمات المالية:** يشير بعد الوصول إلى الخدمات المالية إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من طرف المؤسسات الرسمية، ويتطلب ذلك تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل تكلفة البعد والقرب من نقاط الخدمات المصرفية (الفروع وأجهزة الصراف الآلي ... الخ)، ويمكن الحصول على البيانات المتعلقة بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية.[7]
- **استخدام الخدمات المالية:** يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي. فتحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.
- **جودة الخدمات المالية:** تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته حيث أنه على مدى السنوات الماضية انتقل مفهوم الشمول المالي إلى جدول أعمال الدول النامية حيث كان لابد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية. فعدم الوصول للخدمات المالية لا يزال مشكلة ويختلف بحسب البلد ونوع الخدمات المالية. ومع ذلك، فإن النضال من أجل ضمان جودة الخدمات المالية المقدمة يعتبر تحديا حيث يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة لدراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة. فبعد الجودة للشمول المالي ليس بعدا واضحا ومباشرا حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك.[8]

المحور الثاني: مؤشرات قياس الشمول المالي العالمية

اتفق قادة مجموعة العشرين (G20) مع توصية التحالف العالمي من أجل الشمول المالي (GPFI) لدعم جهود بيانات الشمول المالي العالمي والوطني، على مجموعة أساسية من مؤشرات قياس الشمول المالي، وهذه المؤشرات تتناول قياس ثلاث أبعاد رئيسية: (الوصول إلى الخدمات المالية "القدرة على استخدام الخدمات المالية من طرف المؤسسات الرسمية"؛ استخدام الخدمات

المالية "مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة المؤسسات المالية"؛ جودة الخدمات المالية). وتتمثل مؤشرات قياس الشمول المالي فيما يلي:

1. المؤشر العالمي للشمول المالي (Global Findex):

تقوم مجموعة البنك الدولي بإجراء العديد من الدراسات المسحية العالمية التي تهدف للحصول على بيانات شاملة ونظرة مستقبلية، تساعد في تعميم الخدمات المالية، وتعد قاعدة بيانات الشمول المالي والمسمّاة (قاعدة بيانات Global Findex) المصدر الأكثر موضوعية في مجالها، وتتعلق قاعدة البيانات هذه بمؤشرات محدّثة عن إمكانية الحصول على الخدمات المالية الرسمية وغير الرسمية واستخدامها. وتحتوي أيضا على بيانات إضافية عن استخدام التكنولوجيا المالية، بما في ذلك استخدام الهواتف المحمولة والانترنت لإجراء المعاملات المالية.

1.1 تاريخ مؤشر (Global Findex):

صدرت النسخة الأولى لمؤشر الشمول المالي العالمي عام 2011، وتم إصدار النسخة الثانية في العام 2015 تتضمن بيانات عام 2014، في حين صدرت النسخة الأخيرة في عام 2018 التي تتضمن بيانات متعلقة بعام 2017، حيث أضحت مستعملة على نطاق واسع، كما أصبحت مقبولة كأداة مرجعية يمكن تطبيقها عبر البلدان والمناطق.

2.1 إعداد، تمويل وعينة المسح:

يوفر البنك الدولي بالاعتماد على المسح الذي تقوم به مؤسسة غالوب (Gallup Organisation)، مجموعة من المؤشرات الجزئية لقياس الشمول المالي على الموقع التالي: (http://www.worldbank.org/globalfindex)، حيث تقوم هذه المؤسسة بإعداد المسح، وتموله مؤسسة (Melinda Gates Foundation & Bill) (بيل وملينداجيتس).

قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2017 جمعت باستخدام مسوح استقصائية ممثلة على المستوى الوطني شملت ما يزيد عن 150 ألف بالغ في سن 15 عاما على الأقل في أكثر من 140 بلدا، وذلك باعتماد 141 لغة. تغطي عينة المسح 97% من سكان العالم، تم اختيار العينة في كل بلد من السكان المدنيين، وبشكل عشوائي كما تم إجراء المقابلات بشكل شخصي في البلدان التي تقل تغطية الهواتف فيها عن 80% من السكان، ووفقا لنتائج المؤشر تصدرت كل من الدنمارك، فنلندا، السويد، النرويج ونيوزيلاندا الترتيب العام للمؤشر بتحقيقها نسبة 100% من الشمول المالي.

تقول آسلي ديميرجوتش-كونت (Asli Demirgüç-kunt) مديرة مجموعة بحوث التنمية بالبنك الدولي، "لقد أصبحت قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي ركيزة أساسية للجهود العالمية الرامية إلى تعزيز الشمول المالي، وتوفر هذه البيانات ثروة من المعلومات للعاملين في مجال التنمية وواضعي السياسات والباحثين، كما تساعد في تتبع التقدم نحو تحقيق هدف مجموعة البنك الدولي المتعلق بتحقيق الشمول المالي بحلول عام 2020، وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة".

3.1 حدود بيانات البنك الدولي لمؤشر (Global Findex):

تجدر الإشارة إلى أن البيانات التي يوفرها البنك الدولي يمكن أن تكون ممثلة على مستوى الدول، بالتالي يمكن استغلالها للحصول على مؤشر عام للشمول المالي، لكنها لا تمكن من احتساب الشمول المالي حسب الفئات الاجتماعية والاقتصادية، وذلك بسبب الضعف العددي للعينة. إضافة إلى أن البيانات المتوفرة لا تمكن الباحث من الوقوف على معوقات النفاذ إلى الخدمات المالية (جانب الطلب)، كما أن هناك نقص بصفة عامة في البيانات بالنسبة لبعض الدول العربية. وعليه، وبالنظر إلى أن هدف الدراسة هو التعرف على واقع الشمول المالي على المستوى الدولي، فإن نتائج الدراسة ستكون واقعية ومعبرة إلى حد كبير، وتعكس الواقع المتعلق بنسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية في دول ومناطق العالم، ومنها المنطقة التي تضم الدول العربية.

2. مؤشر المعرفة العالمي (Global Knowledge Index):

أطلق مشروع المعرفة العربي "مؤشر المعرفة العربي" من قبل مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو يعكس إلى أقصى حد ممكن "المعرفة من منظور التنمية" في المنطقة العربية، بما يراعي خصوصيات المنطقة العربية وسياقاتها الثقافية واحتياجاتها وتحدياتها التنموية، كما يأخذ في الاعتبار الدور المحوري للشباب العربي كأحد أهم العناصر اللازمة لبناء مجتمعات المعرفة. فالمؤشر اتسع نطاق تغطيته ليشمل 131 بلد من جميع أنحاء العالم تحت عنوان "مؤشر المعرفة العالمي"، ليصبح بذلك مؤشرا للمعرفة من المنطقة العربية إلى العالم. تجدر الإشارة إلى أنه تم نشر مؤشر المعرفة العربي في عامي 2015 و 2016، وفي عام 2017 تم إطلاق مؤشر المعرفة العالمي. مؤشر المعرفة العالمي هو المؤشر الوحيد الذي يقيس المعرفة على مستوى العالم، حيث يبين الدور الاستراتيجي للمعرفة وأهمية توفير أدوات منهجية لقياسها وحسن إدارتها، هذه الأدوات هي (التعليم قبل الجامعي، التعليم التقني والتدريب المهني، التعليم العالي، البحث والتطوير والابتكار، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الاقتصاد، البيئات التمكينية).

3. مؤشر محو الأمية المالية (Financial Literacy):

المواطن بحاجة إلى حد أدنى من الثقافة المالية لإدارة أموره المالية، وهو في ذلك شبيه بالحاجة لحد أدنى من الثقافة الطبية، ولقد أدركت الدول المتقدمة أهمية نشر الثقافة المالية بين مواطنيها، وجعلتها مسؤولية الجميع ففي أمريكا أسس الكونجرس عام 2003 لجنة عرفت باسم "لجنة التعليم والثقافة المالية"، ووضع الاستراتيجية القومية للثقافة المالية، كما يقوم المصرف المركزي بالمساهمة مع المصارف التجارية والوزارات المختصة، ومؤسسات المجتمع المدني بتقديم برامج عدة متخصصة لنشر الثقافة المالية.

محو الأمية المالية مصطلح واسع يشمل مفاهيم تتراوح بين الوعي المالي والمعرفة، بما في ذلك المنتجات المالية، المؤسسات، المفاهيم والمهارات المالية، مثل القدرة على حساب مدفوعات الفائدة المركبة، والقدرة المالية بشكل عام، من حيث إدارة الأموال والتخطيط المالي. أما بالنسبة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فإن محو الأمية المالية يشكل مزيج من الوعي، المعرفة، المهارات، المواقف والسلوكيات اللازمة لاتخاذ قرارات مالية سليمة، وفي نهاية المطاف تحقيق ما يعرف بالرفاهية المالية الفردية.

يعد الاستقصاء العالمي لمؤسسة ستان درد آند بورز (S & P Global Finlit Survey) أكبر مقياس عالمي في العالم لمحو الأمية المالية، وهو يستطلع في أربعة مفاهيم مالية أساسية، من خلال توجيه أسئلة بسيطة يسهل فهمها من كافة الشرائح الاجتماعية هي أسعار الفائدة، الفائدة المركبة، التضخم وتنويع الاستثمار لتقليص المخاطر. يستند هذا الاستقصاء إلى مقابلات مع أكثر من 150 ألف بالغ في أكثر من 140 دولة، أطلق عام 2014 بالتعاون مع (McGraw Hill Financial Gallup Organization)، ومجموعة البنك الدولي لأبحاث التنمية (The World Bank Development Research Group)، و (Global Financial Literacy Excellence Center).[09]

كما يعتمد البنك الدولي في قياس الشمول المالي في الدول على عدة مؤشرات، سوف نتطرق في هذا البحث إلى المؤشرات الجزئية والتي تتمثل في:

- **المؤشر الأول: استخدام الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية:** يرتكز مؤشر استخدام الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية على مجموعة من الأبعاد أهمها نسبة البالغين الذين لهم حساب في المؤسسات المالية الرسمية.
- **المؤشر الثاني: الادخار في المؤسسات المالية الرسمية:** يقيس مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية النسبة المئوية للبالغين من 15 سنة فما فوق الذين قاموا بالادخار خلال سنة في المؤسسات المالية الرسمية.
- **المؤشر الثالث: الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية:** يقيس مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية النسبة المئوية للبالغين من 15 سنة فما فوق الذين قاموا بالاقتراض خلال سنة من المؤسسات المالية الرسمية.[10]

المحور الثالث: أهمية وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي

تكمن أهمية وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي في تحديد الرؤيا والأهداف المستقبلية المأمول تحقيقها والمتمثلة في تحقيق الشمول المالي لكافة فئات المجتمع، كما أنها تعمل على توحيد وتأطير مبادرات وجهود تعزيز الشمول المالي تحت مظلة واحدة وتجنب الازدواجية في الجهود والموارد المبذولة وتحقيق الأهداف المرجوة للوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من القطاعات المستهدفة، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تطوير وبناء استراتيجية وطنية للشمول المالي تضم كافة الجهات ذات العلاقة المعنية بتحقيق الشمول المالي، وتعتبر عملية بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي الخطوة الأولى على طريق تحقيق الشمول المالي لدى أي دولة.

تبرز الأهمية في وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي في عدة نقاط ومحاور أهمها:

- تحديد الأهداف المستقبلية لتعزيز للشمول المالي؛
- تحديد نقاط الضعف والقوة في المواضيع ذات العلاقة بالشمول المالي؛
- تحديد المعوقات التي ستواجه عملية التطبيق؛
- تحديد سبل وآليات تجاوز المعوقات والتحديات؛
- توحيد وتأطير الجهود المشتركة تحت مظلة وقيادة واحدة؛
- تنظيم وإدارة العلاقة مع الأطراف المشاركة في بناء الاستراتيجية بشكل يسهل عملية إنجاز بناء الاستراتيجية؛
- تحديد آليات لمتابعة وقياس الأداء والإنجاز لعملية بناء الاستراتيجية.[11]

إن أهمية تعزيز مستويات الشمول المالي والوصول للخدمات المالية سينعكس إيجابا على البيئة الاقتصادية والسياسية على حد سواء، وسوف تساهم في تخفيف مستويات مخاطر المؤسسات المالية والنظام المالي بشكل عام، يمكن تلخيص آثار زيادة مستويات الشمول المالي بالمحاور الرئيسية التالية:

- **المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:** ستساهم الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في التقليل من عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية في الدولة بما يتماشى مع خطة تحفيز النمو الاقتصادي، بحيث ستنعكس الآثار الإيجابية للمساواة والمستوى المعيشي الأفضل ضمن هذه الاستراتيجية ضمن العديد من المحاور منها:

- حشد وتوفير مصادر جديدة وكافية للتمويل وتوفير مجموعة من الخدمات المالية، للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتي تعاني تقييدا ماليا، بشكل يساهم في خلق المزيد من فرص العمل خاصة لذوي الدخل المحدود ونسبة كبيرة من الشباب العاطلين عن العمل؛
- تعزيز المساواة بين الجنسين، وذلك من خلال تقليص الهوة بين تمويلهما بما يساهم إيجابا بتحرير القدرات الاقتصادية للنساء ورائدات الأعمال في المجتمع؛
- وصول مختلف الخدمات المالية لكافة المناطق في الدولة، بما فيها المناطق النائية بشكل يساهم إيجابا في تقليل أوجه التفاوت وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء الدولة.

- **تعزيز استقرار النظام المالي:** إن زيادة استخدام السكان للخدمات المالية سيسهم بالتأكيد في تعزيز استقرار النظام المالي، وللتوضيح فإن مزيدا من الاستخدام للنظام المالي الرسمي سينوع من محفظة الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية مع تخفيف مستويات التركيز فيها وبما يقلل من مخاطر هذه المؤسسات. كما يعزز هذا التنويع من استقرار النظام الاقتصادي للدول، حيث أظهرت دراسة للبنك الدولي أن الدول ذات مستويات الشمول المالي الأكبر تكون أقل عرضة لحدوث التقلبات السياسية.

- **تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم**: أظهرت الدراسات أن تحسين قدرة الأفراد على استخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، والاستثمار في التعليم، بالإضافة لتحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية.
- **أتمتة النظام المالي**: يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها المزيد من أتمتة هذه الخدمات وبما يجذب المزيد من المستخدمين مع الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والإلكترونيات التي يشهدها العالم خلال القرن الواحد والعشرين، إن زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الإلكترونية خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات سيفيد كل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات، بحيث تصل المدفوعات بسرعة أكبر، وبتكلفة أقل، كما ستفيد النظام المالي من خلال تحسين القدرة على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب. كما أن أتمتة المدفوعات المختلفة ستخلق فرصة لدخول المزيد من الأفراد في عداد مستخدمي النظام المالي الرسمي.[12]

المحور الرابع: العلاقة المتداخلة بين الشمول المالي والاستقرار المالي

1. أهمية تحليل الاستقرار المالي:

من الجدير الإشارة إلى أن الاستقرار المالي لا يعني أن النظام المالي لا يُظهر على الإطلاق أي مواطن الضعف، فهو يصف حالة حيث النظام المالي قادر على أداء وظائفه الطبيعية حتى في حالة وجود نقاط الضعف أو إذا شهد صدمات، فلا مناص من أن أجزاء من النظام سوف تعمل دون المستوى في بعض الأوقات، والشرط الوحيد هو أن أي مواطن الضعف أو الصدمات ليست خطيرة بما يكفي لتتسبب في تعطل السير العادي للنظام المالي (أو يتم امتصاصها وتدار من قبل النظام المالي).

هذا النهج ينظر للأزمات المالية على أنها الحالة القصوى التي يمكن أن تنتج عن عدم الاستقرار المالي، يمكن أن ينظر إلى عدم الاستقرار المالي إلى جانب مجموعة من الاحتمالات، بما في ذلك:

- الهشاشة المالية، حيث نقاط الضعف واضحة ولكن النظام المالي يدار بطريقة ما للقيام بمهامه؛
- عدم الاستقرار المالي، حيث نقاط الضعف هي بداية لعرقلة تقديم الخدمات المالية؛
- الأزمة المالية، وهو الشكل الأكثر خطورة من عدم الاستقرار المالي.

وبالتالي، يفيد تحليل الاستقرار المالي في تحديد نقاط الضعف في النظام المالي التي قد تنمو بسبب مشاكل خطيرة قد تحدث مستقبلا، كما يسعى إلى تحديد صدمات محتملة/المخاطر، وكذلك تحديد ما إذا كان النظام المالي مستقر أو لا، ويتضمن ذلك أربع قضايا رئيسية:

- ما هو الوضع المالي الحالي وأداء مختلف مكونات النظام المالي ؟
- ما هو الوضع المالي الحالي للقطاع غير المالي (الأسر والمؤسسات التجارية) ؟
- ما هي نقاط الضعف في الميزانيات العمومية لكل من القطاعات المالية وغير المالية ؟
- كيف تدار نقاط الضعف، وكيف هي مرونة القطاعات المالية وغير المالية للصدمات ؟

إذن، فإن تحليل المصارف المركزية يسعى لتقييم الاستقرار المالي في سياق التطلع إلى الأمام، ودراسة كيفية التطورات الداخلية والخارجية في المستقبل التي قد تؤثر على النظام المالي، حتى إذا كانت الظروف الحالية لا تعطي أي سبب للقلق، وفي نهاية المطاف، فإن رسم استنتاج بشأن استقرار القطاع المالي يتم باستخدام المعايير المذكورة أعلاه حيث ينطوي تحليل الاستقرار المالي على مزيج من التحليل الفني والحكم على القيم.

وعلى الرغم من الاعتماد إلى حد كبير على المعلومات الواردة في مؤشرات السلامة المالية لتحديد التهديدات التي يتعرض لها النظام المالي، فمن الممكن لمؤشرات السلامة المالية أن تعطي إشارات متضاربة، والتي تتطلب الخبرة والحكم الصادر عن المحلل للوصول إلى نتيجة مجدية.[13]

2. معايير الاستقرار المالي والمصرفي العالمي:

يتميز الزمن الذي نعيش فيه بكثرة وقوع الاضطرابات والتقلبات المالية وهو ما أهله لأن يوصف بعصر الاضطرابات فلا يكاد يخلو عقد من الزمان دون وقوع اضطراب واحد على الأقل، فلم يستطيع العالم وضع حد لهذا الخطر الذي يبتلع في ظرف زمني قصير الإنجازات والمكتسبات الاقتصادية التي حققت على مدى سنين وما يعيشه العالم هذه السنوات الأخيرة على إثر الأزمة التي نالت من أسواق المال ومؤسسات مالية كبرى وأثرت على الأوضاع الاقتصادية لجميع الدول بدرجات متفاوتة، مما يتطلب دراسة متأنية وتحليلا معمقا للتشخيص وطرح العلاج، والأهم من ذلك العمل على استخلاص مبادئ اقتصادية ومالية متزنة تساهم في إرساء قواعد لها مفعولها الكبير على الأمد الطويل لنظام مالي مستقر وعادل وذي كفاءة عالية، وهذا ما تلح عليه هذه المبادئ العشر التي نصت عليها وثيقة مبادئ الوسيطة المالية لنظام متوازن وعادل:

- الحد في الإفراط في المداينات وبيع الديون وتوريقها والتصرف فيها؛
- العمل على إحداث توازن بين الصيغ القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة وصيغ التمويل المبني على الدين غير المرتبط بنمو الثروة؛
- بناء نظام نقدي وإيجاد وسائل للدفع أكثر عدلا واستقرارا؛
- استخدام آلية معدل الربح بديلا عن آلية سعر الفائدة؛
- تطوير أدوات وصيغ فعالة وعادلة في إدارة المخاطر وتوزيعها، لا المتاجرة بها والمراهنة عليها؛
- بناء نظام مالي ومصرفي أكثر كفاءة وعدلا واستقرارا ومرتبطا بالاقتصاد الحقيقي؛
- إيجاد آليات عادلة لضمان الحقوق المالية للمقرضين مع عدم إلحاق أضرار بالدينين؛
- تصحيح دور الأسواق المالية ووضع ضوابط محددة لترشيد سلوكيات المتعاملين فيها؛
- الحوكمة والشفافية في نشاط المؤسسات المالية وعلاقتها بالأطراف ذات العلاقة؛
- تفعيل دور الدولة في رعاية النظام النقدي والمالي والرقابة على المعاملات والأسواق لتحقيق النمو المتوازن.[14]

3. رهانات الاستقرار المالي:

بالإضافة لصعوبة وضع إطار نظري موحد لتعريف الاستقرار المالي وكذا صعوبة نمذجة هذا الأخير، يوجد رهانات أخرى هي:

- **الاستقرار المالي سلعة عامة:** إن هناك روابط بالغة الأهمية تربط بين الأسواق المالية في أي بلد بنقود الثقة والاقتصاد الحقيقي فيه. حيث قامت عديد الدراسات النظرية بإثبات أن الاستقرار المالي الدولي هو عبارة عن سلعة عامة دولية. وهو ما استوجب تنسيق العمل الجماعي على المستوى العالمي من أجل ضمان هذا الاستقرار. في حين أن هذا الطرح اصطدم بعدة اعتراضات، ولكن لا شك، من أن عواقب وردود الاستقرار المالي الدولي على الاقتصاد العالمي والنمو كفيلة بدعم هذا الرأي.
- **الاستقرار لا يعني الجمود:** يجب التأكيد على أن الاستقرار ليس مرادفا للجمود. يجب على المؤسسات المالية أن تتطور وأن يواكب أداءها الضغوط التنافسية كما يجب عليها أن تتكيف والتغيرات المفاجئة في البيئة الاقتصادية الكلية.

كما أن التحدي هو بالضبط السماح لآلية السوق بلعب دورها المنوط بها مع منع ظهور أي خلل في النظام المالي الذي من شأنه أن يؤثر على الاقتصاد ككل.

- **الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي:** إن الاستقرار المالي شرط ضروري للنمو الاقتصادي، وذلك ضمن علاقات متبادلة مع الاستقرار النقدي. الواقع، أن فعالية السياسة النقدية تتطلب نظام مالي قوي ومستقر لضمان انتقال آثارها على الاقتصاد الحقيقي. كما أن سياسات الاقتصاد الكلي تساعد على ضمان استقرار النظام المالي. غير أن مسألة تحديد النظام المالي الكفء للاستقرار المالي لا تزال قائمة. كان الجواب إيجابيا للذين آمنوا بإمكانية المفاضلة بين الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، لا سيما في الأسواق الناشئة. على هذا المستوى، ينبغي للبلدان الناشئة الاختيار بين تعزيز الاستقرار المالي وتطوير كفاءة النظام المالي.
- **الاستقرار المالي والخطر النظامي:** نظرا لأن النظام المالي يتسم بحالة من المد والجزر التي لا تنته، فإن مفهوم الاستقرار المالي لا يشير إلى موقف أو مسار زمني واحد وثابت يمكن للنظام المالي العودة إليه بعد صدمة ما، وإنما يشير إلى نطاق ممتد أو سلسلة متصلة من الأحداث. وتتصف هذه السلسلة بأنها متعددة الأبعاد، فهي تحدث عبر العديد من المتغيرات التي يمكن مشاهدتها وقياسها، والتي يمكن استخدامها في التحديد الكمي وإن كان غير دقيق لمدى كفاءة النظام المالي في أداء وظائفه التسييرية. بحيث تعددت محددات الاستقرار المالي حاليا لتشمل إضافة للسلامة المالية والمتانة المالية لمحددات أخرى، ممثلة في الاستقرار الاقتصادي الكلي، الصدمات الخارجية، وحتى البيئة السياسية والأمنية.[15]

4. العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي:

قد يكون من الصعب تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار في النظام المالي، كما أنه من الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي مع وجود نسبة متزايدة من المجتمع والقطاع الاقتصادي التي لا تزال مستبعدة من الناحية المالية مثل (سكان المناطق الريفية، مجموعة من الأقل حظا في المناطق الحضرية الفقيرة، والفقراء). ويوحي ذلك إلى وجود ارتباط وثيق بين الاستقرار المالي والشمول المالي في كلا الاتجاهين.

تؤكد بعض الدراسات أن الشمول المالي يساعد على تحسين الظروف المالية ورفع مستوى معيشة الفقراء كما يؤدي إلى قطاع عائلي وقطاع أعمال صغيرة أكثر قوة من خلال التنمية المالية التي تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما يؤدي بدوره إلى زيادة استقرار النظام المالي. كما يمكن للشمول المالي أن يحسن من كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات. فضلا عن زيادة نصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع غير الرسمي بما يدعم فاعلية السياسة النقدية ويلاحظ أن تنوع محافظ الأصول والالتزامات يعزز من توزيع المخاطر وتفادي تركزها.

على جانب الالتزامات، تفترض بعض الدراسات أن القطاع المالي الشامل عادة يتميز بقاعدة ودائع مستقرة إذا كانت أكثر تنوعا، حيث ثَبُتَ أن الزيادة بنسبة 10 في المئة من نصيب الأفراد القادرين على الحصول على خدمة الودائع المصرفية قد يؤدي إلى تخفيف أو الحد من معدلات سحب الودائع بنحو ثلاثة إلى ثمانية نقاط في المئة. كما تبين أن المدخرين ذوي الدخل المنخفض يتجهون إلى الحفاظ على الودائع خلال فترات الأزمات النظامية وبالتالي فإن ودائع العملاء ذوي الدخل المنخفض تعتبر عادة مصدر مستقل للتمويل في حالة نفاذ المصادر الأخرى أو صعوبة الحصول عليها.

إلا أنه في أوقات الشدة أو الأزمات المالية قد يقوم المدخرون –خاصة المدخرون الكبار– بسحب ودائعهم من البنوك، بما يؤثر سلبا على أوضاع السيولة في القطاع المصرفي بصفة عامة، ويمكن الحد من ذلك إذا كانت الودائع أكثر تنوعا. ويتحقق هذا التنوع عن طريق الحصول على الودائع المصرفية من عدد أكبر من الأفراد الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة تحقيق الشمول المالي. بناءً عليه، فإن تحقيق نطاق أوسع من الشمول المالي في الودائع المصرفية يؤدي إلى استقرار قاعدة الودائع وبالتالي تحسين مرونة

التمويل والاستثمار بالقطاع المصرفي بما يؤثر بشكل إيجابي على أوضاع السيولة وبالتالي يدعم الاستقرار المالي بشكل عام. كما أن الشمول المالي يؤدي إلى توجيه الأرصدة الخامدة إلى استخدامات أكثر إنتاجية وتحويلها إلى ودائع تدر عائد.

على جانب الأصول، تشير نتائج بعض الدراسات إلى أن خسائر القروض الصغيرة تشكل مخاطر نظامية أقل من الخسائر المحققة من القروض الكبيرة. وبالتالي فإن زيادة الشمول المالي من حيث تيسير منح ائتمان القروض الصغيرة يؤدي إلى قدر أكبر من الاستقرار على مستوى مقدمي الخدمات المالية.

وقد ثَبُتَ أن الشمول المالي قد يؤدي إلى تغيير بنية النظام المالي ودعم كفاءته فيما يتعلق بالمنتجات والمعاملات التي يتم استحداثها، والعملاء الذين يستخدمون الخدمات المختلفة، والمخاطر الجديدة الناشئة وكذا المؤسسات التي أنشئت أو توسعت في الأسواق الجديدة.

كما أكدت بعض الدراسات أنه في الدول ذات المستويات العالية من الاستبعاد المالي ، فإن الخدمات المالية غير الرسمية التي يعتمد عليها القطاع العائلي والشركات تعد بدائل غير مجدية عن الخدمات الرسمية، وقد تكون الخدمات المالية غير الرسمية في حد ذاتها مصدر لعدم الاستقرار المالي.

وقد أدركت مجموعة العمل المالي (FATF) أن الاستبعاد المالي (Financial Exclusion) يعتبر من أهم المخاطر التي تواجه الجهود المبذولة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لذا يتعين فهم أهمية العلاقة بين النزاهة المالية والشمول المالي المؤيد للاستقرار.[16]

خاتمة:

يعكس الشمول المالي مدى إمكانية الأفراد والمؤسسات على اختلاف مستوياتها الاجتماعية ومناطقها الجغرافية في الحصول على ما يحتاجونه من خدمات ومنتجات مالية في الوقت المناسب وبالتكلفة المعقولة التي تتماشى وقدراتهم، مما يؤدي إلى دمجهم في القطاع المالي الرسمي والاستفادة من مواردهم المالية وإفادتهم في نفس الوقت، وقد توصلنا من خلال هذه الورقة البحثية إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- يعتمد تحقيق الشمول المالي على مجموعة من الركائز الأساسية، مثل (البنية التحتية المالية، التثقيف المالي، تطوير الخدمات المالية ... الخ)؛
- قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لها دور كبير في قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية على مستوى العالم؛
- للشمول المالي مجموعة من المزايا على الاقتصاد والمجتمع والنظام المالي ككل، كما أنه يساهم بدرجة كبيرة في الاستقرار المالي، لذا فإعداد استراتيجية وطنية لتحقيقه مهم للغاية.

المراجع والإحالات:

(1) سمير عبد الله وآخرون، **الشمول المالي في فلسطين**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، الفلسطيني "ماس"، القدس ورام الله، فلسطين، 2016، ص 15.

(2) صورية شنبي، السعيد بن لخضر، **مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة**، المجلد 03، العدد 02، الجزائر، ص 107.

(3) إلياس، كمال الدين، **مفهوم الاشتمال المالي وأهدافه**، مجلة الدراسات المالية والمصرفية الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، المجلد 23، العدد 03، الأردن، ص 11.

(4) فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2017، ص 03.

(5) بنك الجزائر، **الشمول المالي**، بنك الجزائر، الجزائر، 2017، ص 01.

(6) ماجد محمود محمد أبودية، **دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2016، ص 33.

(7) بطاهر بختة، عقون عبد الله، **الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول**، الملتقى الوطني الأول حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة، المركز الجامعي لخميس مليانة، الجزائر، 2018، ص 02.

(8) حنين محمد بدر عجوز، **دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء**، رسالة ماجستير في إدارة أعمال، كلية التجارة، جامعة الإسلامية، فلسطين، 2017، ص 28-29.

(9) محمد بن موسى، **أثر المعرفة ومحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم خلال عام 2017**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 08، العدد 15 مكرر، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، ص 43.

(10) آسيا سعدان، نصيرة محاجبية، **واقع الشمول المالي في المغرب العربي**، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 10، العدد 03، الجزائر، 2018، ص 751.

(11) فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، **متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، 2015، ص 03.

(12) آسيا سعدان، نصيرة محاجبية، **مرجع سابق**، ص 750.

(13) أميرة بن مخلوف، **آليات الحوكمة لإدارة المخاطر المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2016، ص 169.

(14) بريش عبد القادر، **إدارة المخاطر المصرفية وفقا لمقررات بازل II و III ومتطلبات تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي العالمي ما بعد الأزمة المالية العالمية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 29، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013، ص 40.

(15) برابح دلال، **قياس استقرار الأداء المالي للبنوك الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018، ص 166.

(16) فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، **العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي**، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، 2015، ص 06.